## محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 17

 **محضر جلسة**

**تاريخ الاجتماع** :04 أفريل 2012.

**اجتماع:** عدد 17.

**جدول الأعمال**: جلسة الاستماع إلى السيد الهادي زخامة مدير عام الجماعات المحلية بوزارة الداخلية.

**افتتاح الجلسة**: 09 صباحا.

افتتح السيد رئيس اللجنة الجلسة بالترحيب بالسيد الهادي زخامة الذي استهل مداخلته بالتأكيد على أهمية البعد الذي تكتسيه أشغال لجنة الجماعات المحلية باعتبارها ستعمل على تكريس رؤية جديدة للعمل المحلي تؤسس لديمقراطية محلية حقيقية.

وفي استقراء لحاضر الجماعات المحلية لاحظ المداخل سيطرة الإدارة المركزية على العمل البلدي والتداخل في المهام وعدم إعطاء المجلس البلدي الصلاحيات التامة، كما أكد على التباين الكبير بين النظام القانوني للبلديات وتطبيقات اللامركزية، فمن الناحية القانونية تتمتع البلدية بصلاحيات واسعة تمكنها من التصرف في الشؤون المحلية لكن عديد العوائق المادية تحول دون ذلك حيث يظهر ضعف الموارد المحلية من خلال هشاشة القاعدة المالية للبلديات وعدم تنوعها إضافة إلى صعوبة استخلاص المعاليم البلدية  ومشكلة المديونية.

كما لاحظ أن أغلب الاستثمارات بالجهات تضعها الدولة تحت عنوان تحسين ظروف العيش دون أن يكون لها تأثير مباشر على تنمية موارد الجماعة المحلية. وقد ركز بالخصوص على ضعف الدور التنموي للمجالس الجهوية.

نفس الصعوبات تعانيها الجماعة المحلية في مادة التخطيط المجالي والتهيئة العمرانية حيث تبقى صلاحياتها محدودة وتتداخل مشمولات البلديات مع مهام وزارة التجهيز التي تهيمن على هذا المجال وتنافسها في هذا الاختصاص ولا تكتفي بالتنسيق مما يخلق صعوبات في تنفيذ أمثلة التهيئة البلدية بل وأكثر من ذلك فالإدارة المركزية لا تحترم في معظم الأحيان الصلاحيات الاستشارية للبلديات بخصوص مشاريع المرافق العمومية التي تقيمها الدولة في مناطق تدخلها على معنى الفصل 21 من القانون الأساسي للبلديات.

ومن ناحية أخرى يمثل الإشراف على البلديات عائق أمام حرية التصرف لأنها تتخذ في واقع الأمر شكل التدخل في التصرف في الشؤون المحلية وهو ما تفاقم بسبب تنامي ثقافة الاتكال على السلطة المركزية في اتخاذ القرار والتخلي على مسؤولياتها المحلية.

 كما أشار المحاضر إلى هيمنة المجلس الجهوي على البلديات وفسر ذلك بالتداخل في المهام بين السلط الجهوية والبلدية. وتعرض في ذلك إلى مثال التنظيم اللامركزي بفرنسا حيث لا وجود لتبعية جماعة محلية قاعدية لجماعة جهوية إذ تقوم العلاقة بين الجماعات المحلية على التكامل والشراكة.

وبخصوص التساؤل حول تصور الجهات الاقتصادية كشكل جديد للجماعات المحلية أجاب المحاضر أن هذا التصور معمول به على مستوى التشريع ويتخذ شكل دواوين تنموية وكذلك في واقع التخطيط التنموي.

كما طرح التساؤل حول الهيكل المكلف بالإشراف على الجماعات المحلية وأجاب أن إخراج هذه الصلاحية عن وزارة الداخلية ممكن غير أن إمكانية إسنادها لوزارة التنمية مستبعدة لوجود تعارض بين صلاحيتي التخطيط التنموي والتنفيذ الجهوي. وحبذ أن تحافظ هذه الوزارة على دورها في التنسيق بين مخططات التنمية الوطنية والمحلية.

وعن التساؤل المتعلق بالجماعة المحلية القاعدية وعن إمكانية تعميم البلديات على كامل تراب الجمهورية أجاب بأنه من المستحسن الإبقاء على المجالس القروية بالشكل الحالي وذلك استنادا إلى تجربة تعميم التنظيم البلدي على ولاية المنستير في أفريل 1985 حيث أن البلديات الفقيرة لا تتمتع بحد أدنى من الاستقلالية عن المركز لذلك لا بد من مرحلة انتقالية بين المجلس القروي و البلدية قبل تحقيق هذا التصور.

وفي الأخير أكد السيد الهادي زخامة على ضرورة تعميق التفكير حول تطوير التنظيم اللامركزي والتأسيس لرؤية جديدة للعمل الإداري. وعلى الحاجة لإصلاحات جذرية للقطع مع أخطاء الواقع من حيث الصلاحيات والتمويل والإشراف على الجماعات المحلية.

واعتبر أن وجود إدارة لامحورية إلى جانب الإدارة اللامركزية ضروري نظرا لخصوصية أعمال ودور كل واحدة منهما. و أن الارتباط وثيق بين إصلاحات الإدارة اللامحورية واللامركزية ولا بد من إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والجماعات المحلية وتدعيم الموارد البشرية للبلديات وإدخال الإدارة الإلكترونية المتقدمة من أجل رؤية جديدة للعمل وتقريب الخدمة من المواطن خاصة في استخراج الوثائق كذلك من المهم إرساء سبل التعاون بين البلديات.

وأكد على أن تحويل بعض الصلاحيات من الإدارة اللامحورية لفائدة الإدارة اللامركزية لا بد أن يرفقها إحالة الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بالوظائف.

كما أكد السيد الهادي زخامة على ضرورة تخفيف رقابة الإشراف بتحكيم القانون والعدول على رقابة الجدوى وإسنادها للقضاء المختص.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

**رئيس اللجنة**

**مقرر اللجنة**

**عماد الحمامي**

**فيصل الجدلاوي**